المركز المصري للدراسات الإقتصادية

ECES

The Egyptian Center for Economic Studies

العلاقة بين التخفيضات في سعر الصرف وتعزيز تنافسية الصادرات

10 April 2012

نظرة عامة

- تحليل هيكل التجارة المصرية وفقا للمناطق.
- تحليل تأثير التغيرات في سعر الصرف على التنافسية التجارية
- تقييم تأثير تنافسية التجارة على النمو والتضخم

الـهيكل

تنافسية التجارة

- التحليل الكلي: منطقة اليورو
  كافة شركاء التجارة الرئيسيين
- التحليل التفصيلي:
  صناعة الأغذية المجهزة

التأثير على النمو والتضخم

- تحليل كلي
- التحليل التفصيلي:
  صناعة الأغذية المجهزة

الخـــطـــــة

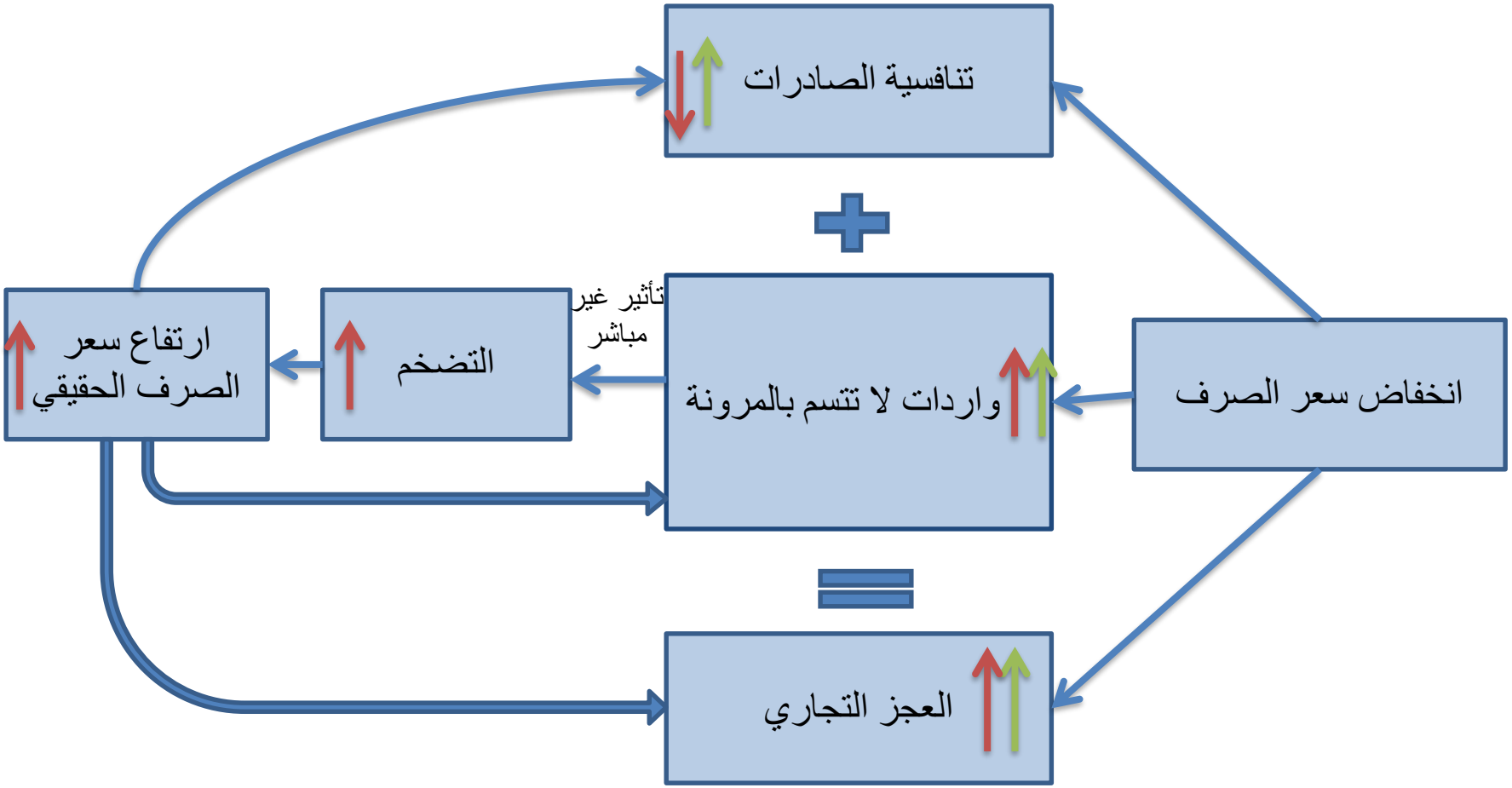

الإخفاق في زيادة تنافسية الصادرات أدى إلى اتساع العجز التجاري مع عدة شركاء خاصة في فترات الرواج الاقتصادي

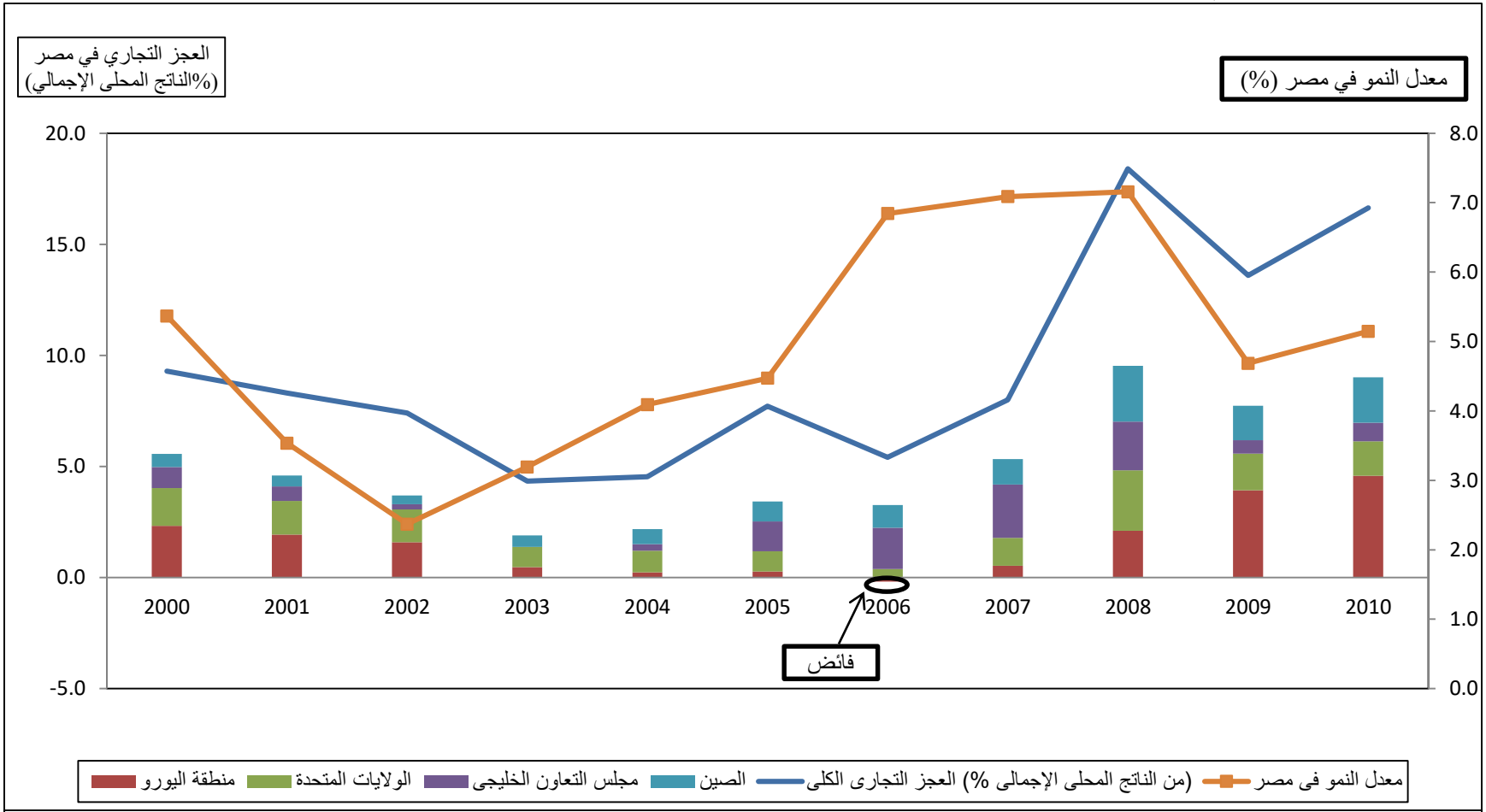

تكوين العجز التجاري مع الشركاء الرئيسيين

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ البنك الدولي.

تمثل منطقة اليورو أكبر شريك تجاري لمصر، وهو ما يعكس أهمية سعر صرف الجنيه المصري مقابل اليورو

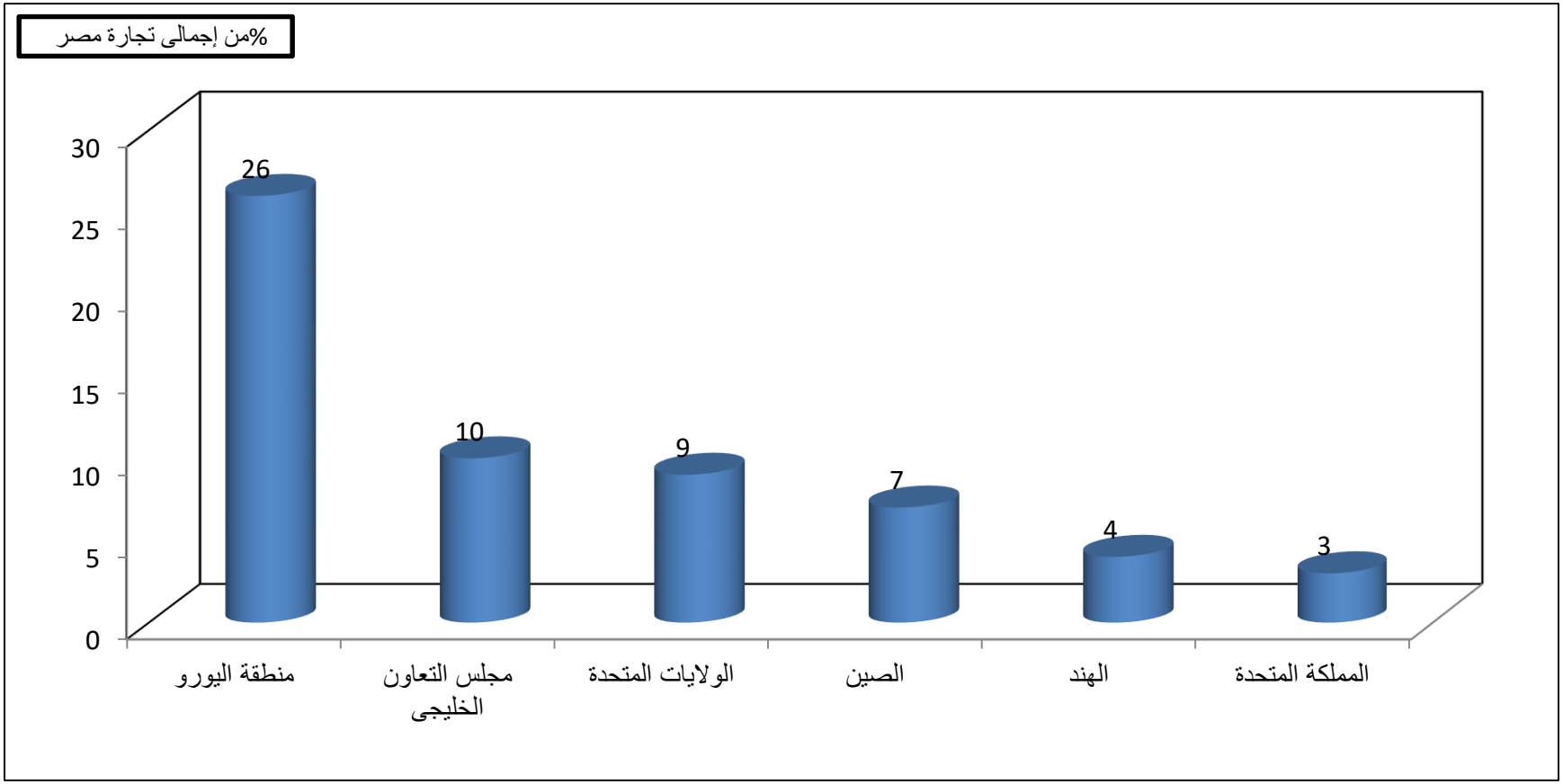

استنادا لمتوسط أنصبة التجارة (الصادرات + الواردات) خلال الفترة 2008-2010 مع شركاء التجارة الرئيسيين.

تضم منطقة اليورو حاليا النمسا، وبلجيكا، وقبرص، واستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وأيرلندا، وإيطاليا، ولوكسمبرج، ومالطا، وهولندا، والبرتغال، وسلوفاكيا وسلوفينيا وأسبانيا.
المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3).

التحليل الكلي:
تنافسية التجارة مع منطقة اليورو

اتسع العجز التجاري مع منطقة اليورو بفعل معدل النمو الأسرع في الواردات مقارنة بالصادرات

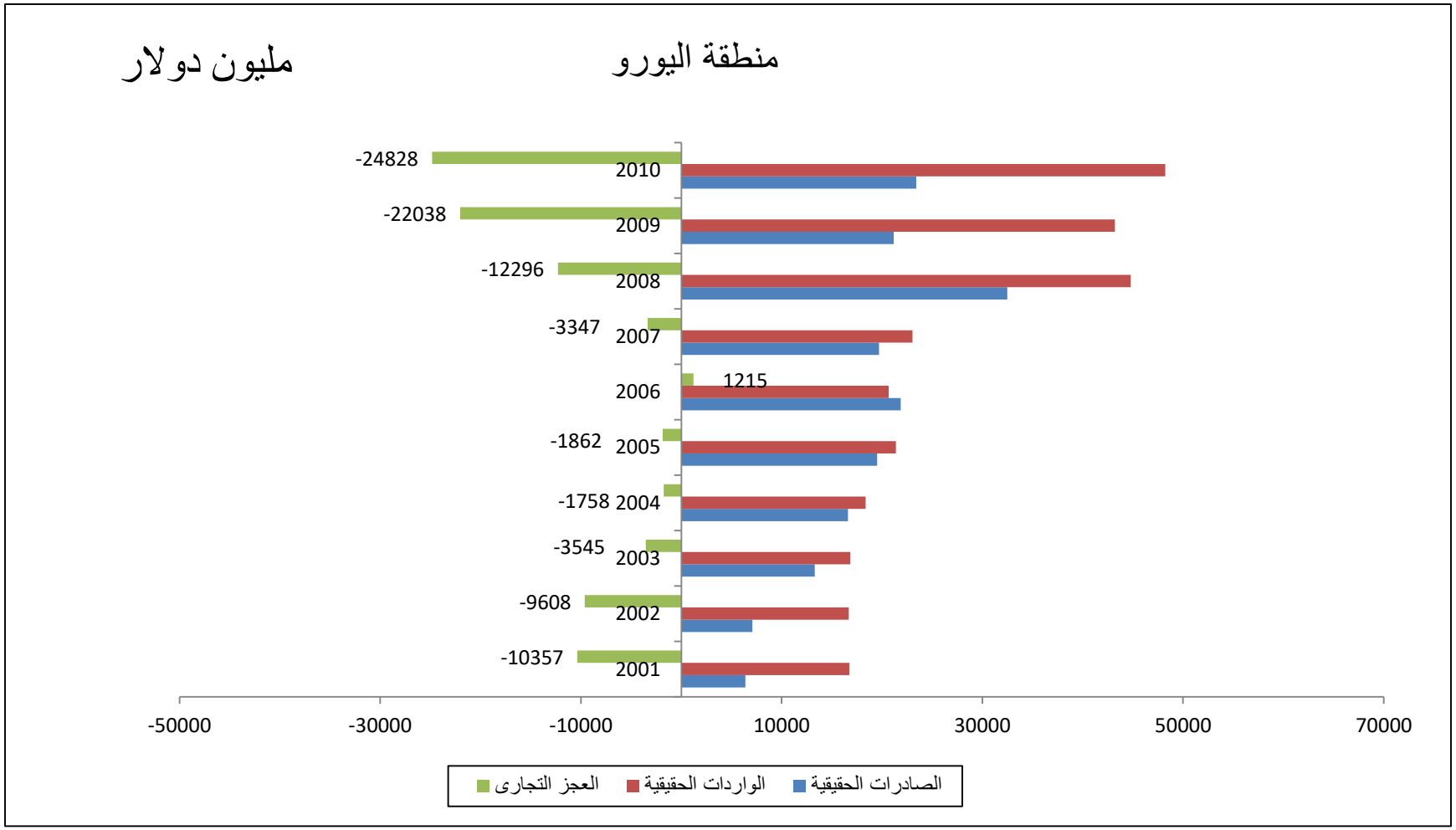

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3).

ارتفعت الصادرات لمنطقة اليورو بفعل انخفاض الجنيه في حين يتعارض ارتفاع سعر الصرف مع التنافسية

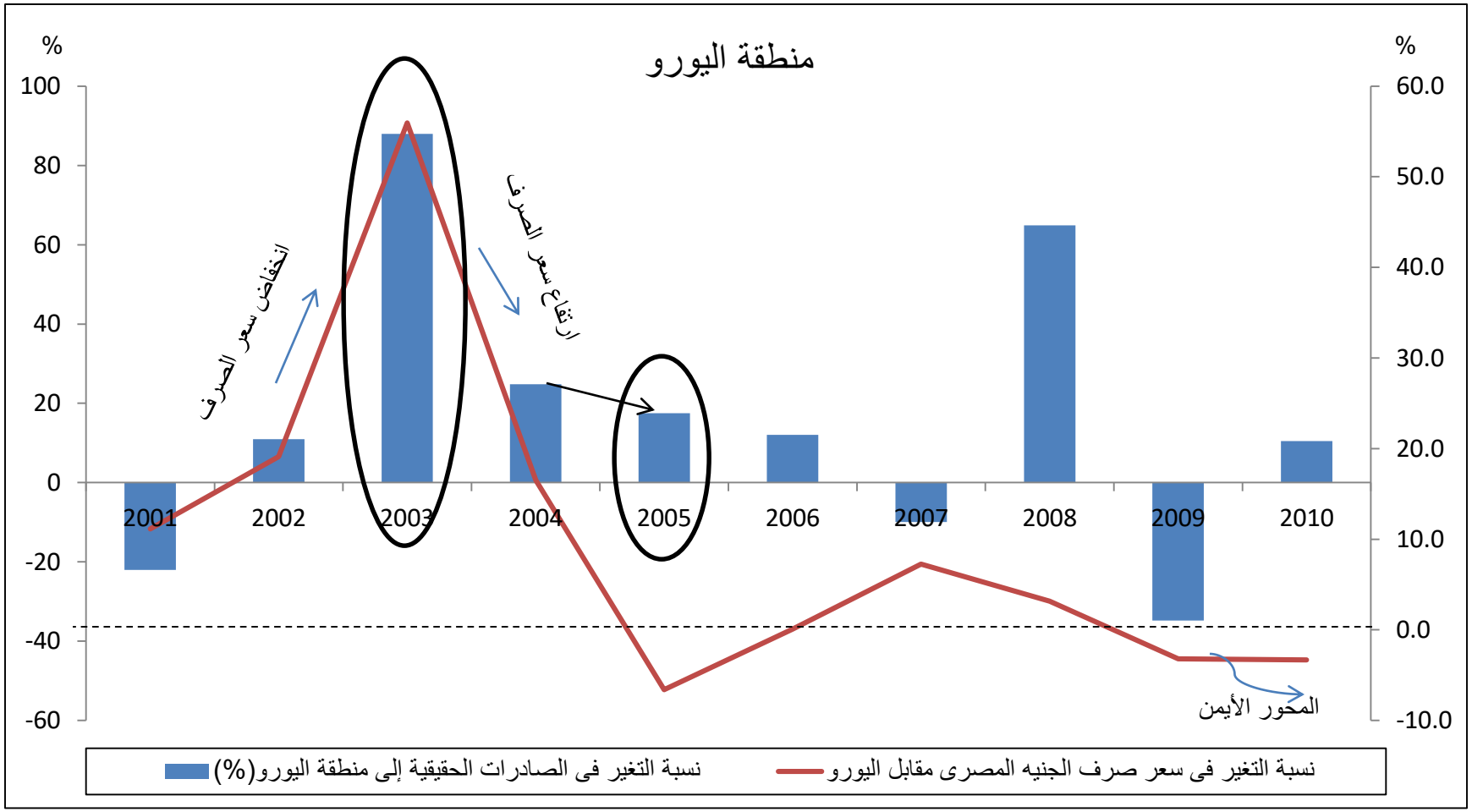

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية

وخلافا لذلك، أدي انخفاض سعر صرف الجنيه إلى الحد من الواردات من منطقة اليورو في حين أن ارتفاع سعر الصرف ساعد على زيادة الواردات

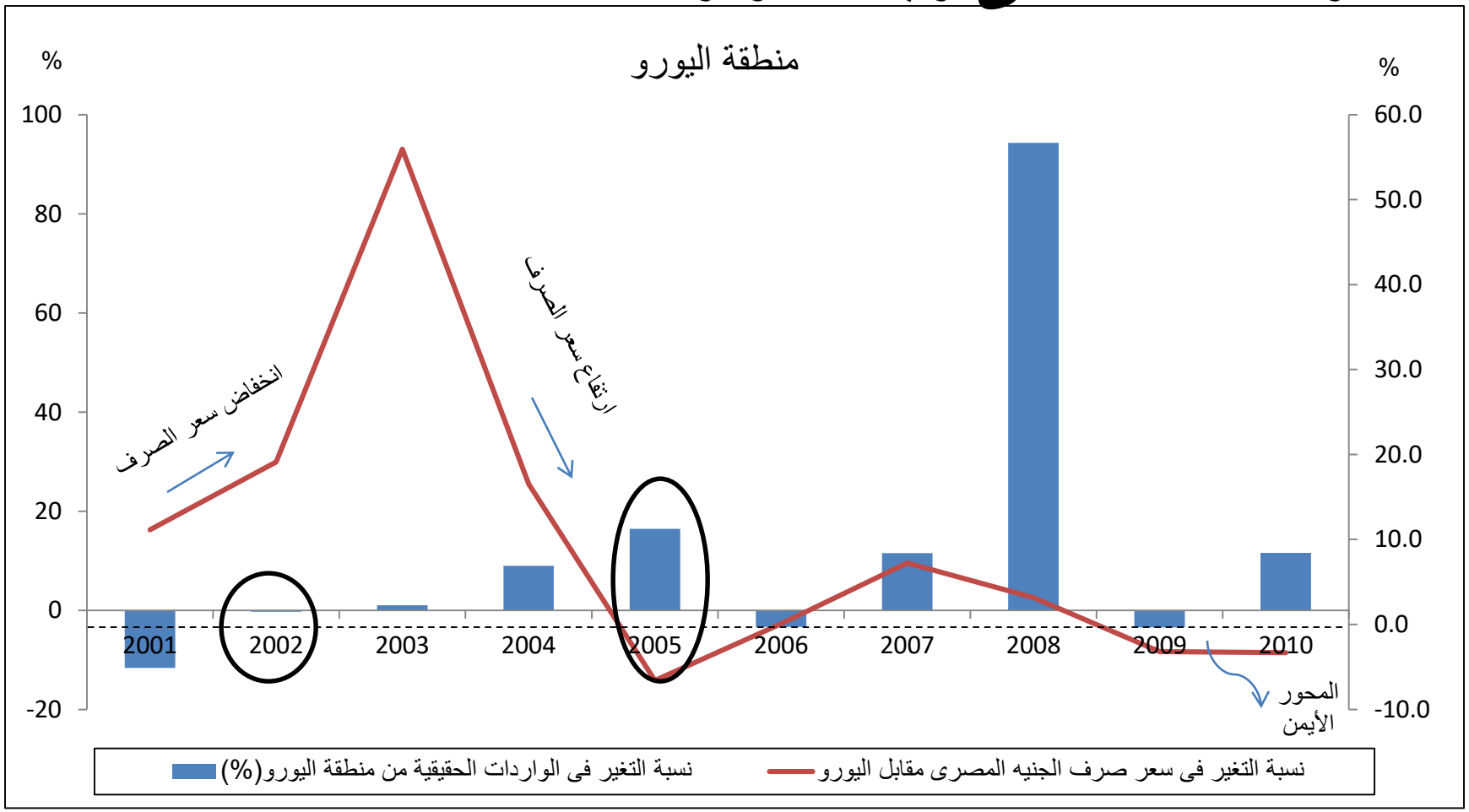

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

ارتفع حجم العجز التجاري مع منطقة اليورو، وهو ما يعكس ارتفاع سعر صرف الجنيه أمام اليورو في حين أن انخفاض الجنيه ساعد على تقليل العجز

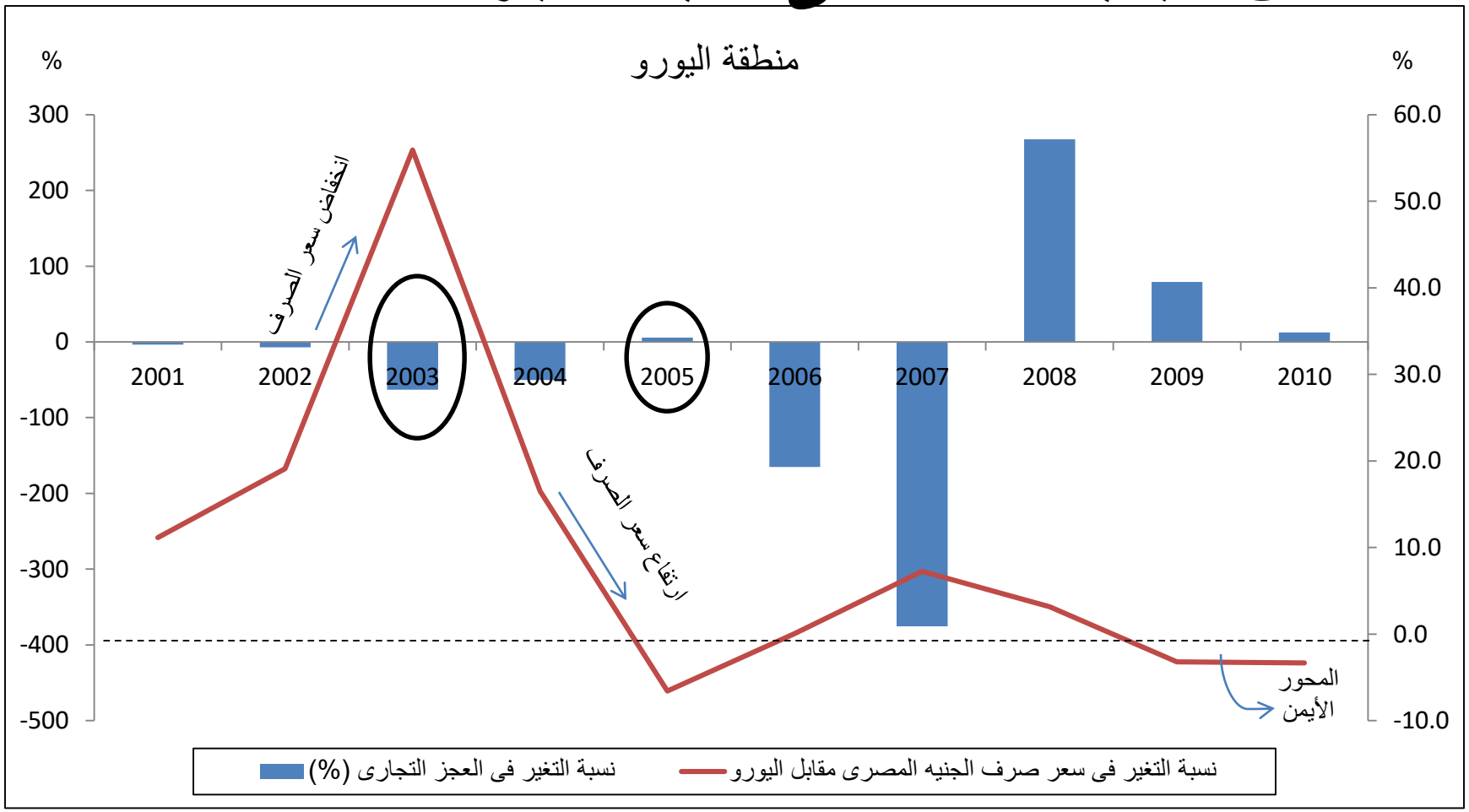

المصدر:قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

التحليل الكلي:

تنافسية التجارة مع كافة شركاء التجارة الرئيسيين

يتجاوز معدل تضخم الأسعار في مصر التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، مما يعمل على تراجع التنافسية

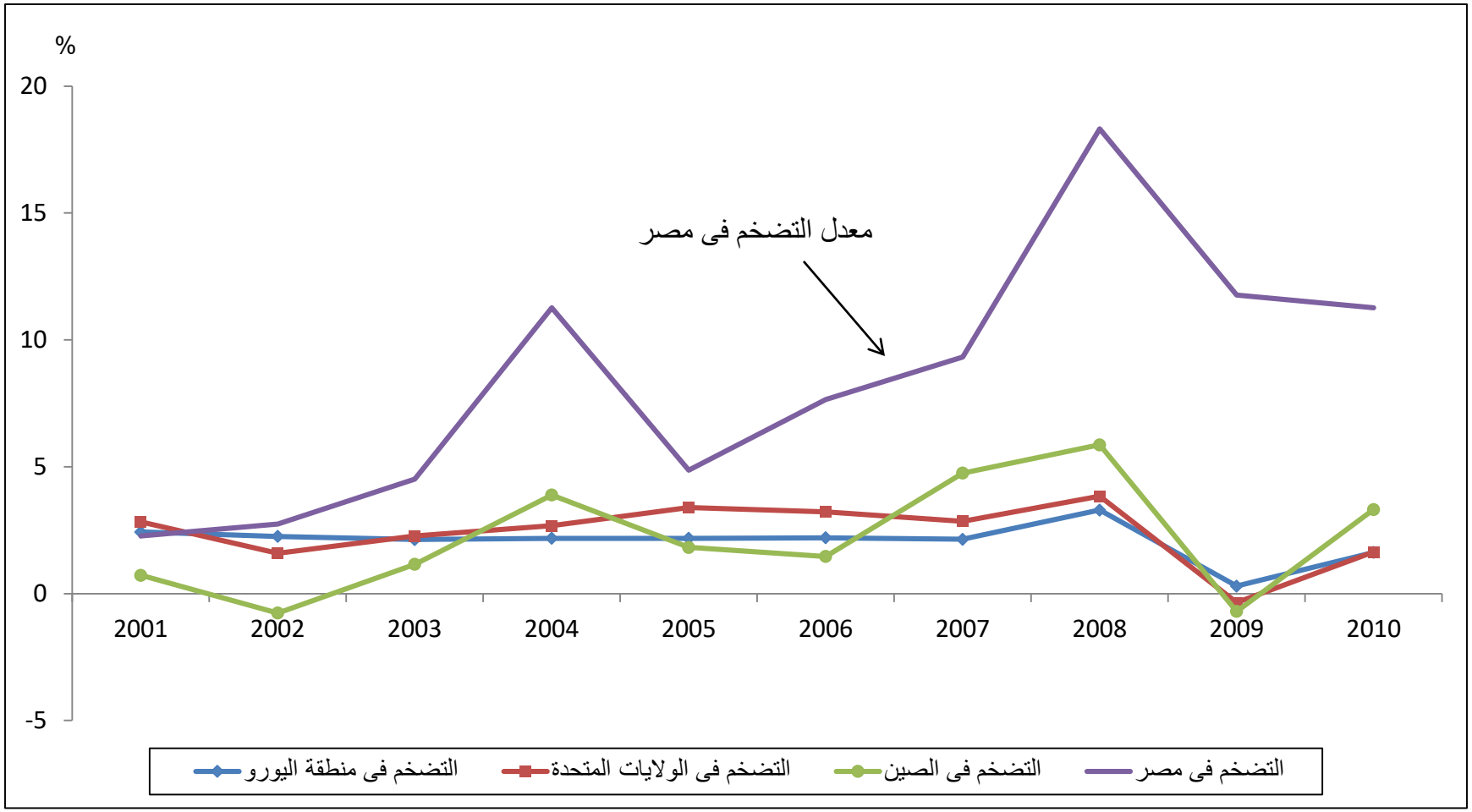

المصدر: البنك الدولي.

سعر الصرف الحقيقي الفعال تجاه الشركاء التجاريين الرئيسيين يشهد ارتفاعا منذ عام 2004، وذلك على الرغم من الانخفاضات في سعر الصرف الاسمي مما يعكس ارتفاع معدل التضخم في مصر

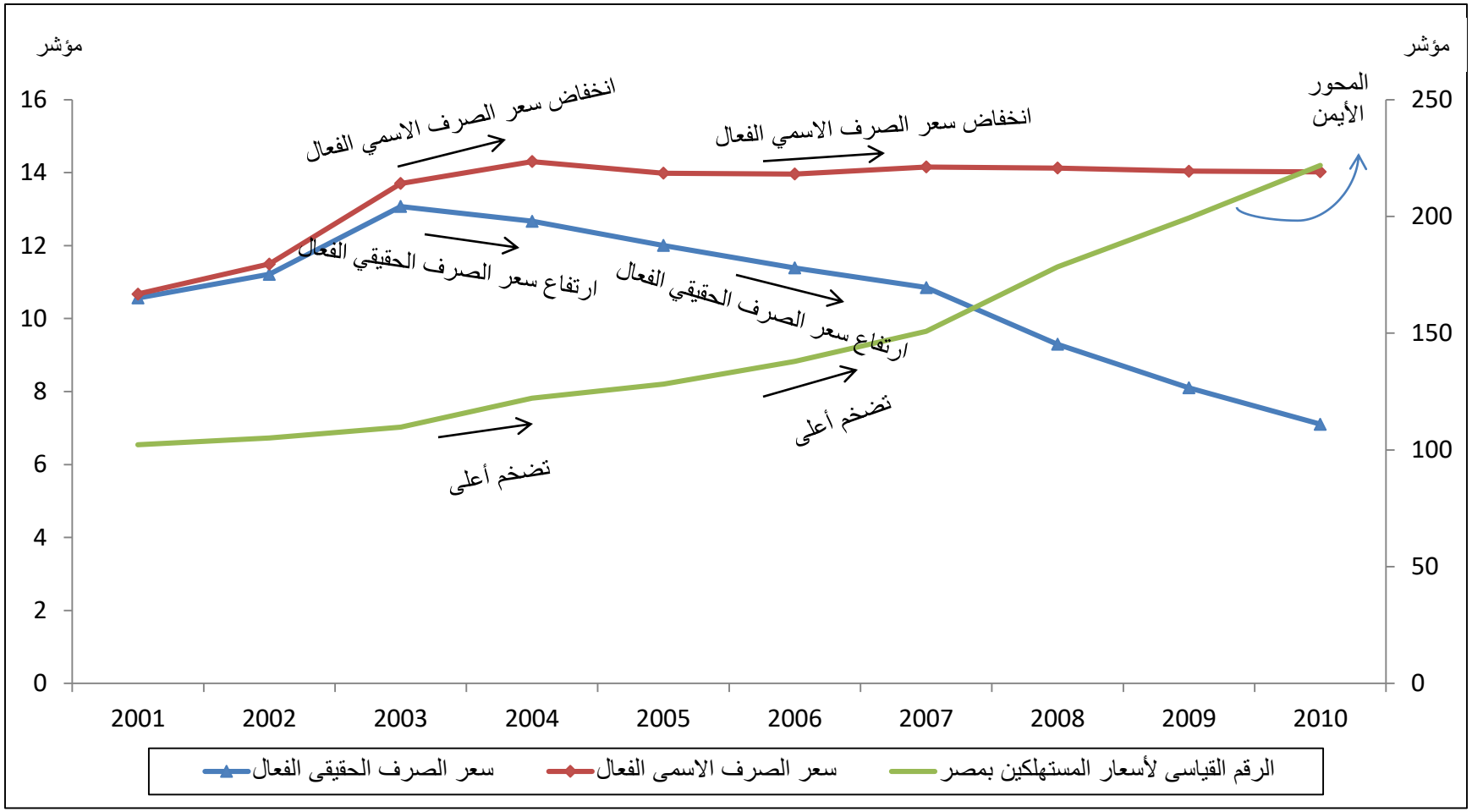

المصدر: البنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

غير أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أدى إلى تقويض تنافسية الصادرات

2010-2006

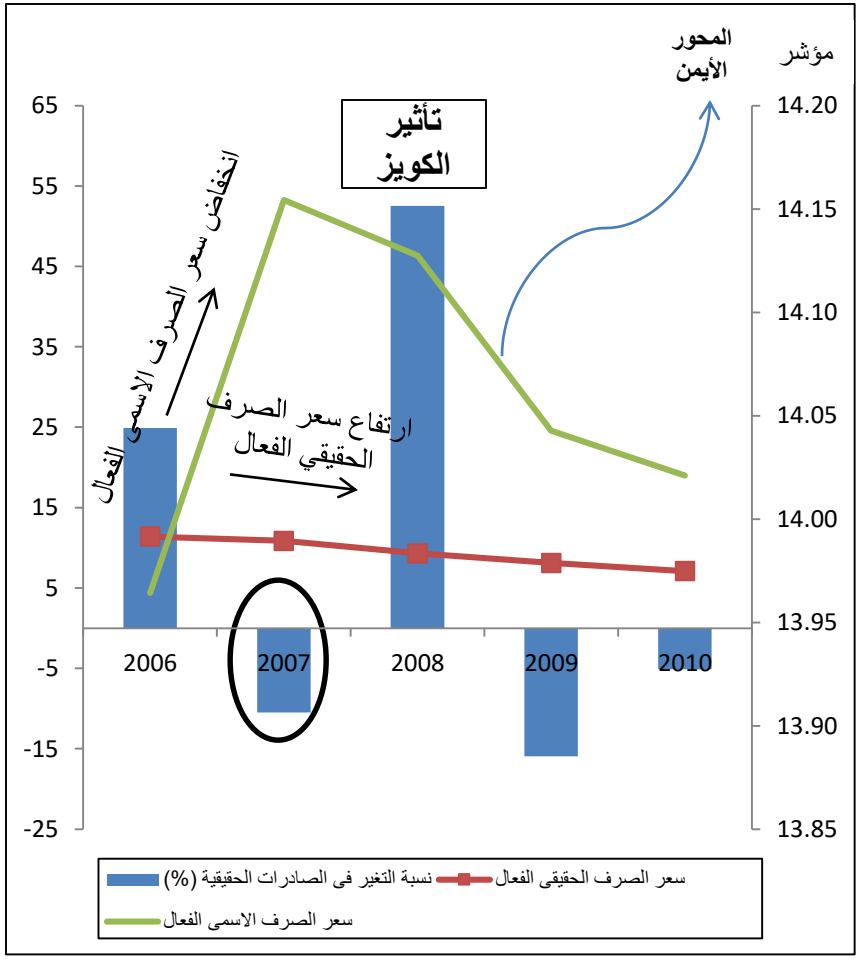

ساعد انخفاض سعر الصرف الحقيقي على زيادة تنافسية الصادرات

2005-2001

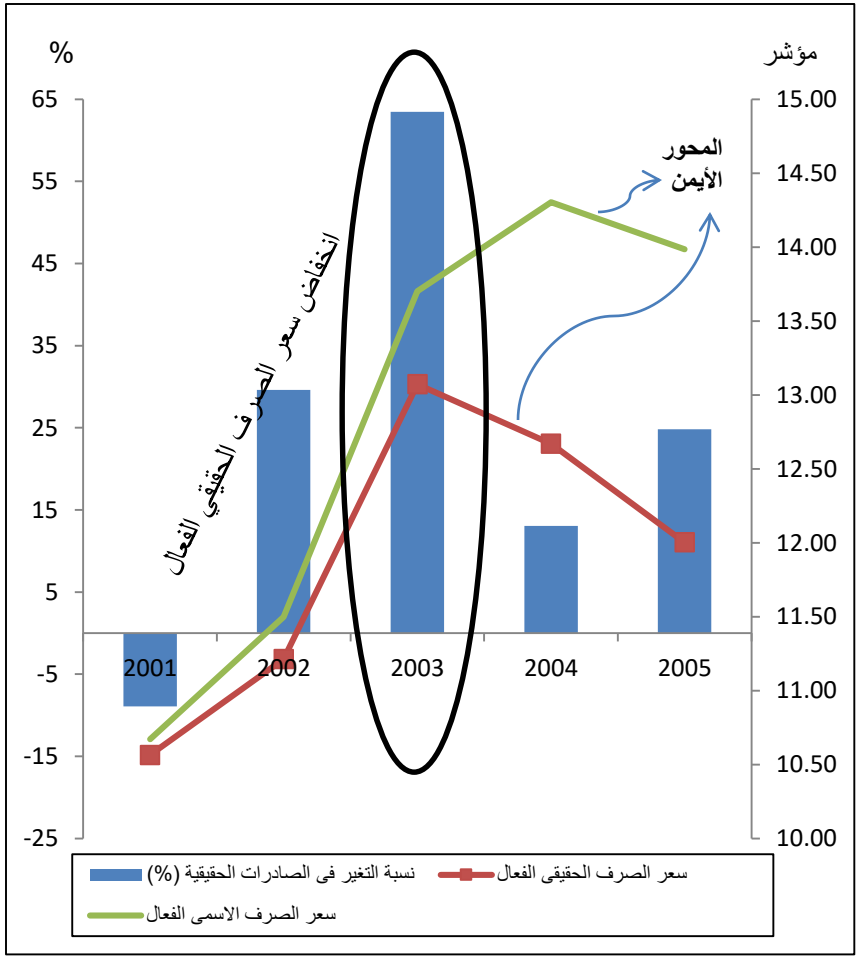

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية..

وخلافا لذلك، أدى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة الواردات رغم الانخفاضات في سعر الصرف الاسمي

ساعد انخفاض سعر الصرف الحقيقي على الحد من الواردات

2010-2006

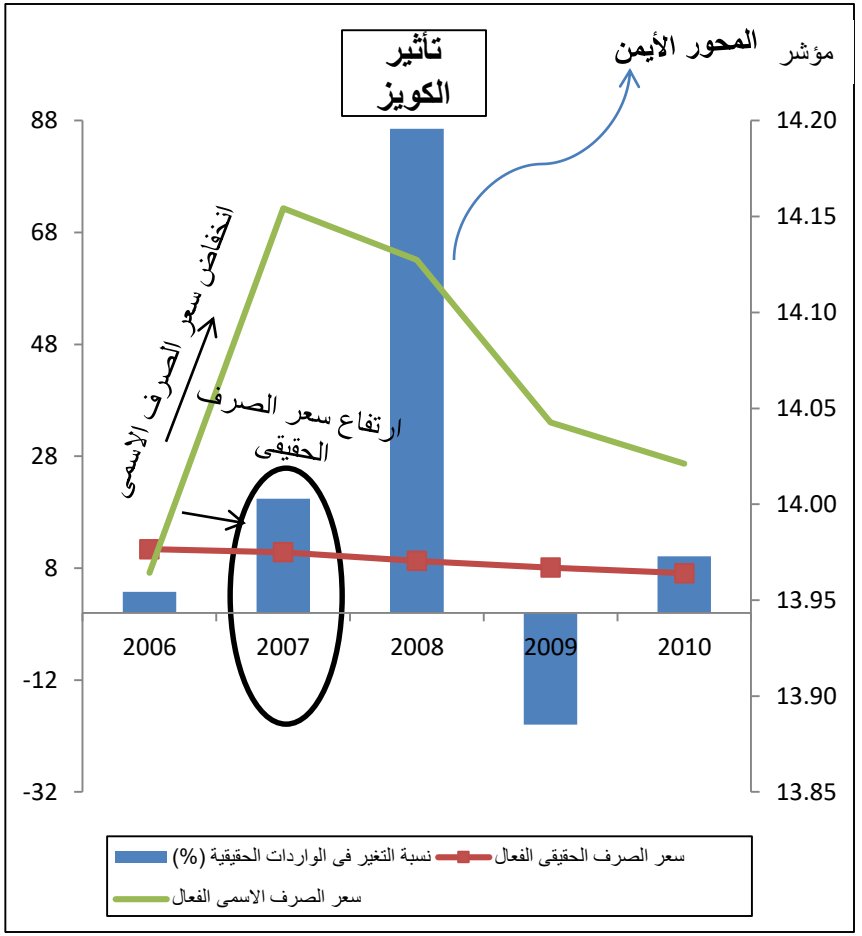

2005-2001

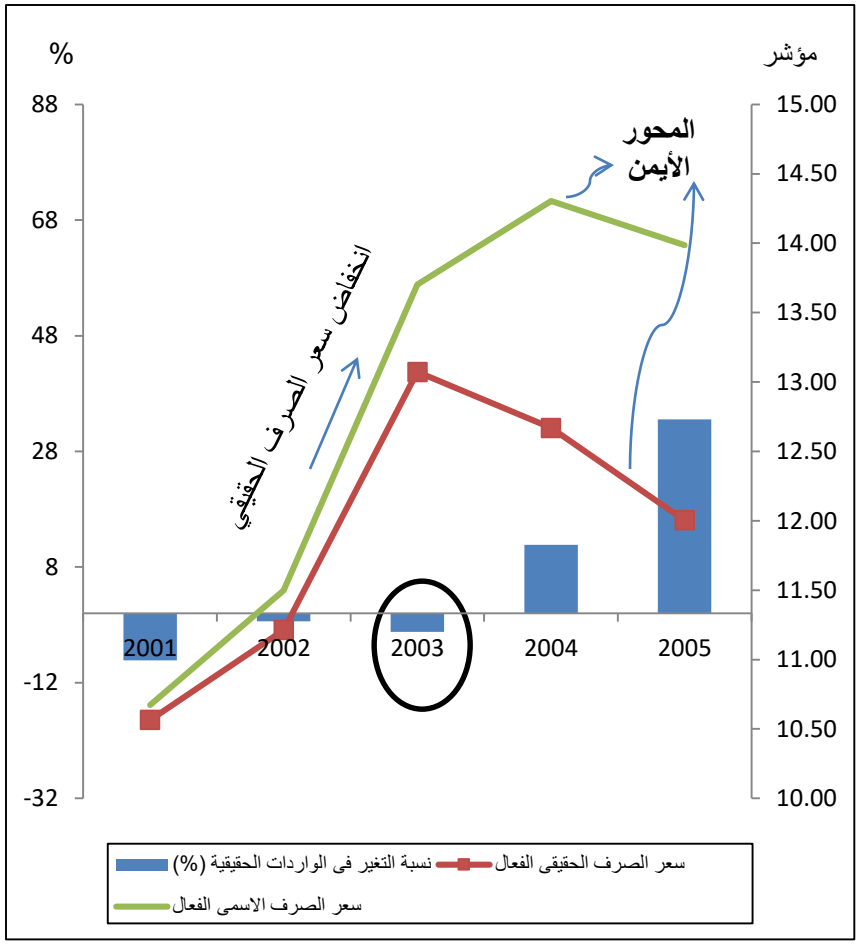

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية..

وخلافا لذلك، اتسع العجز التجاري بفعل الارتفاع المستدام في سعر الصرف

2006-2010

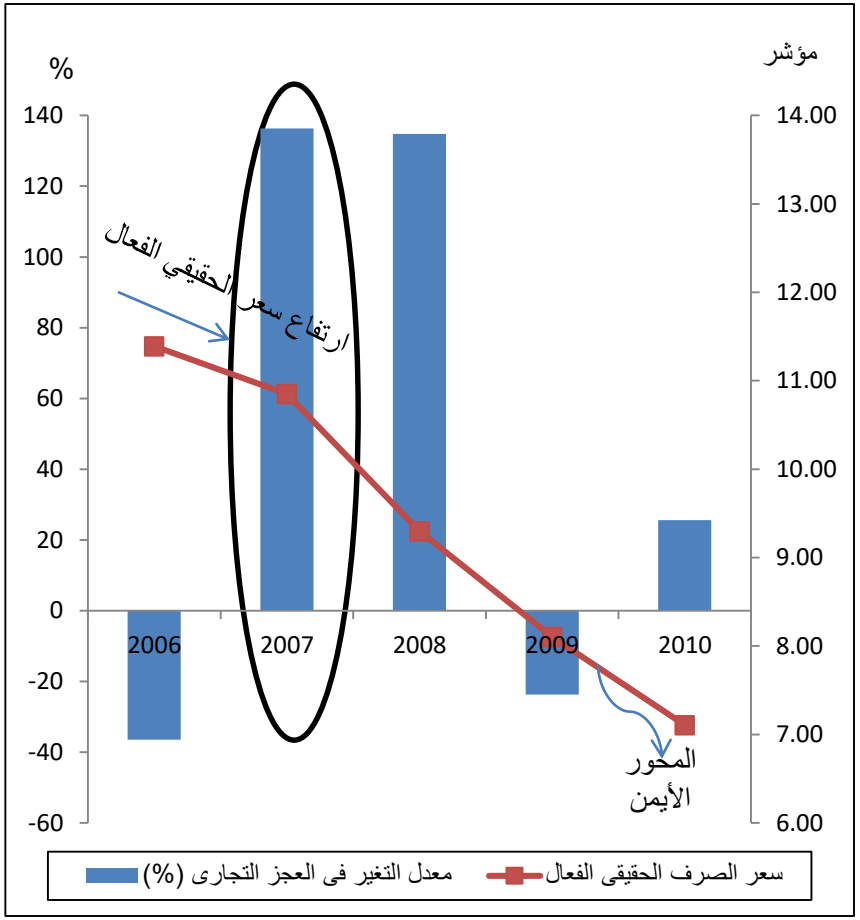

ونتيجة لذلك، ساعد انخفاض سعر الصرف الحقيقي على احتواء العجز التجاري

2005-2001

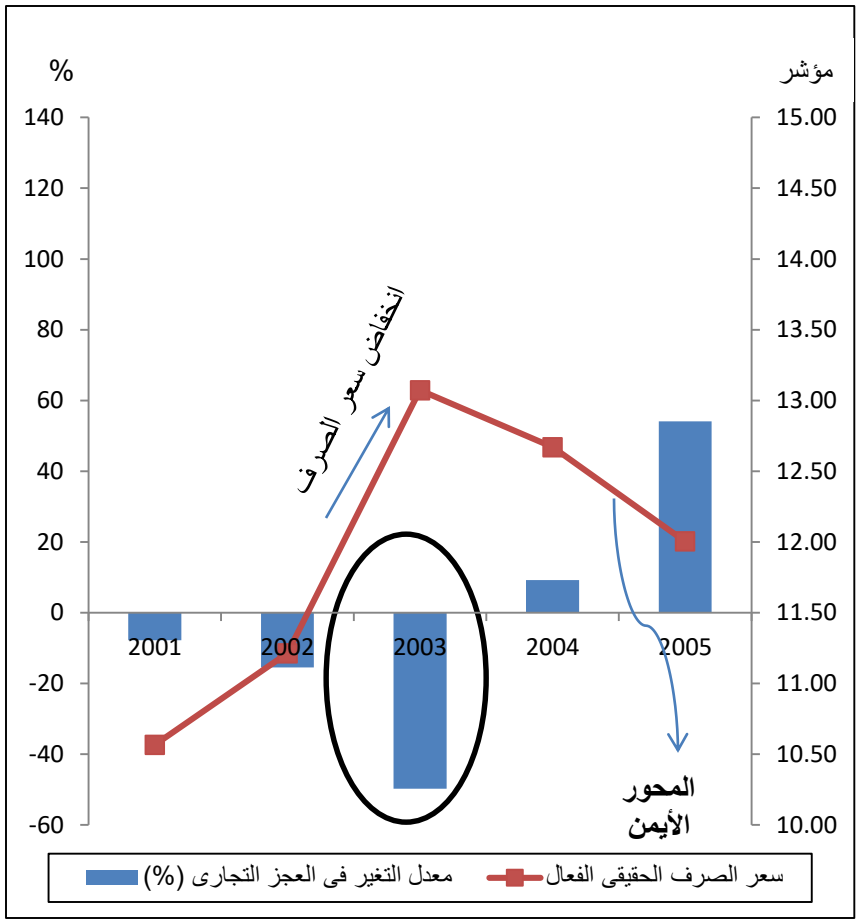

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية..

النتائج

- الإخفاق في زيادة نمو الصادرات يستلزم اتباع سياسات مرتبطة بالنفاذ للأسواق، وتحديث المنتجات، وهيكل صادرات أكثر تميزا.

- ارتفاع مستوى الاعتماد على السلع الوسيطة المستوردة يعمل على زيادة تكلفة الإنتاج وارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

- القضاء على التشوهات والجمود في تحديد سعر المنتجات وتنويعها بعيدا عن السلع الوسيطة المستوردة سوف يعمل على زيادة إمكانية تعزيز تنافسية الصادرات.

التحليل التفصيلي:
تنافسية التجارة

تشكل منتجات الصناعة التحويلية صادرات مصر الرئيسية للعالم، حيث بلغت تقريبا نصف إجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2010.

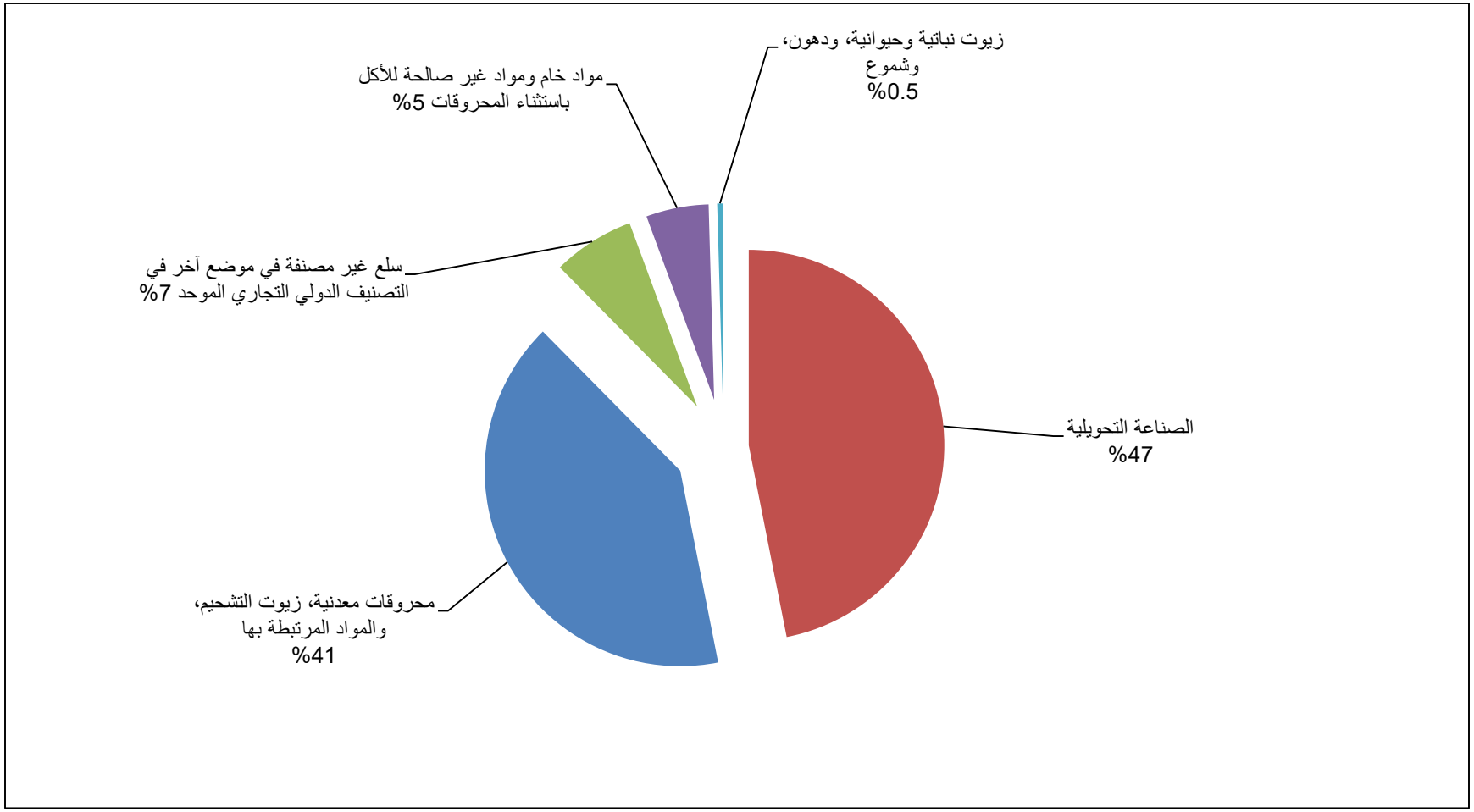

* تشمل منتجات الصناعة التحويلية: السلع المصنعة المصنفة بصفة رئيسية حسب المادة، والأغذية، والكيماويات والسلع المصنعة المتنوعة والآلات ومعدات النقل.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3).

تأثرت التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية ببروتوكول الكويز

أهم سمات البروتوكول:

- في عام 2004، وقعت الحكومة المصرية بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ويتيح البروتوكول نفاذ المنتجات المصنعة بواسطة الشركات المؤهلة التي تعمل في مواقع جغرافية محددة في مصر لأسواق الولايات المتحدة معفاة من الجمارك، على أن تتضمن هذه المنتجات مكون إسرائيلي متفق عليه تعادل نسبته 11.7%.
- في بداية عام 2005، دخل اتفاق الكويز حيز التنفيذ في 7 مناطق صناعية محددة في مصر وبعدد أولي بلغ 397 شركة مؤهلة.

وفي عام 2008

- في 2008/2/24، تم تخفيض المكون الإسرائيلي طبقا لاتفاق الكويز من 11.7% إلى 10.5%، وذلك بدءا من الربع الأول لعام 2008.
- وفي 2008/6/5، ارتفع إجمالي عدد الشركات المؤهلة إلى 717 شركة مما أدى إلى تعظيم تأثير البروتوكول على الصادرات والواردات.
- وفي 2008/6/23، تم تشكيل فريق عمل فني لضمان التزام مصدري الكويز بالمستندات المطلوبة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: http://www.qizegypt.gov.eg/

تشير الدلائل إلى أن تحركات سعر الصرف هي التي تحدد تنافسية السلع التحويلية. غير أن إجمالي صادرات الصناعة التحويلية الحقيقية قد ارتفع في الآونة الأخيرة، ويبدو أنه يستجيب بصورة أقل لتحركات سعر الصرف

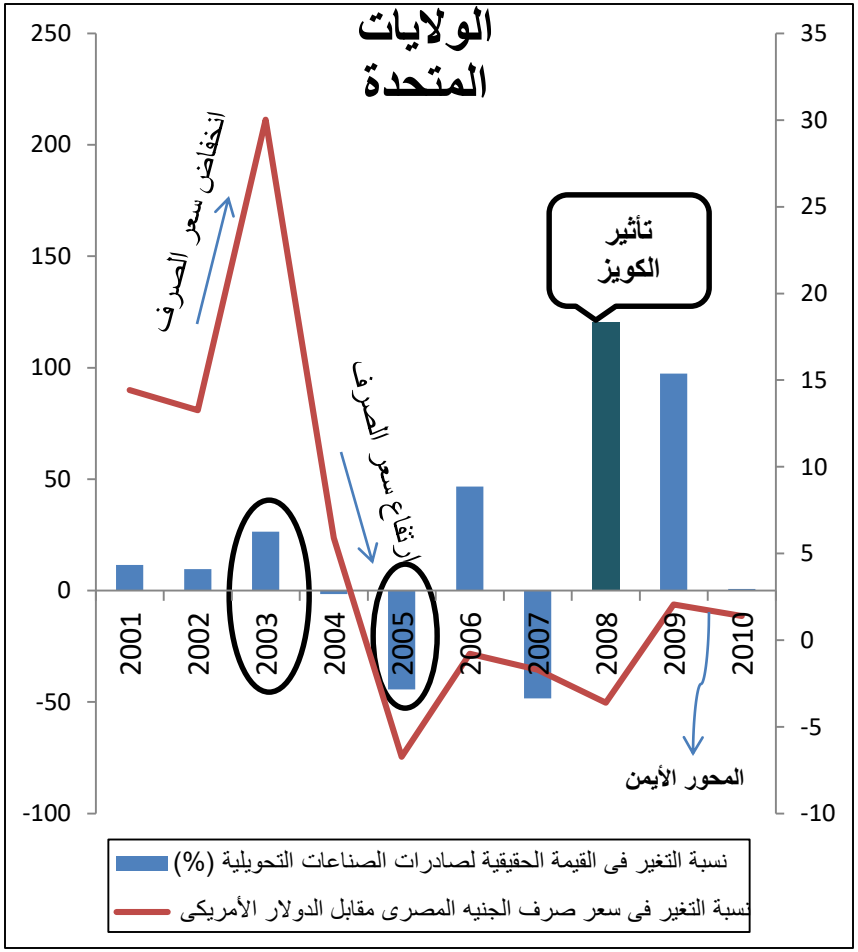

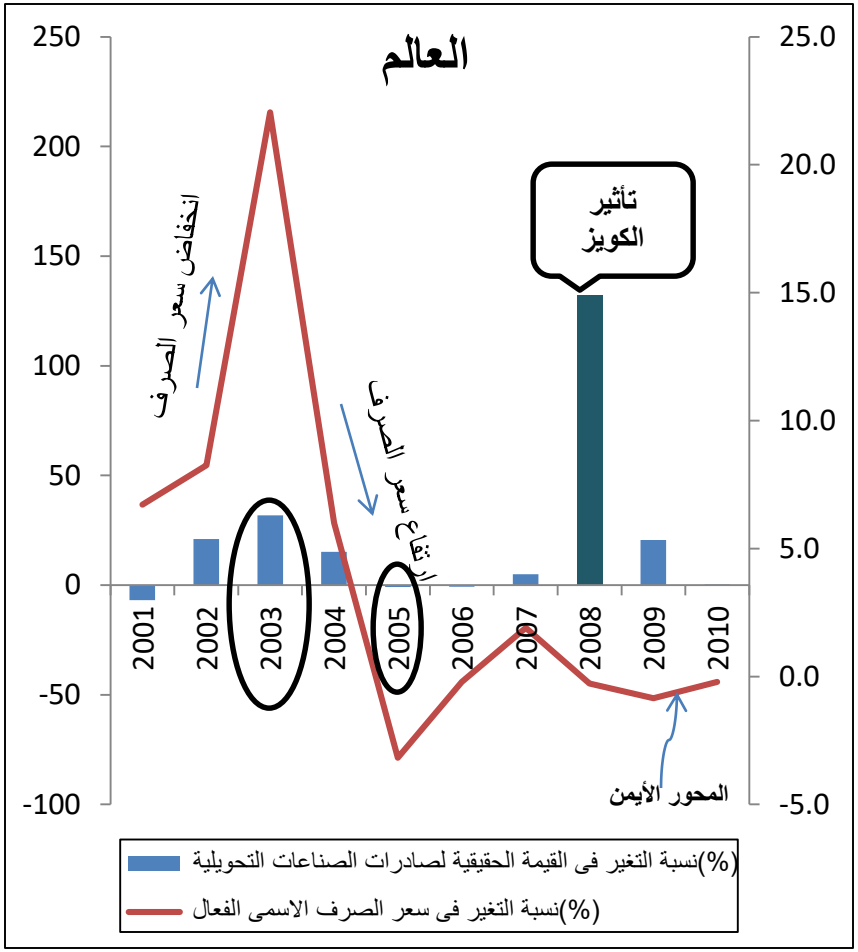

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية؛ البنك الدولي.

* بلغت الصادرات المصنعة للولايات المتحدة الأمريكية 10% من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية المصرية خلال الفترة 2000-2010.

التحليل التفصيلى:
تنافسية التجارة: صناعة الأغذية المجهزة

تمثل صادرات الأغذية المجهزة 23% من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية

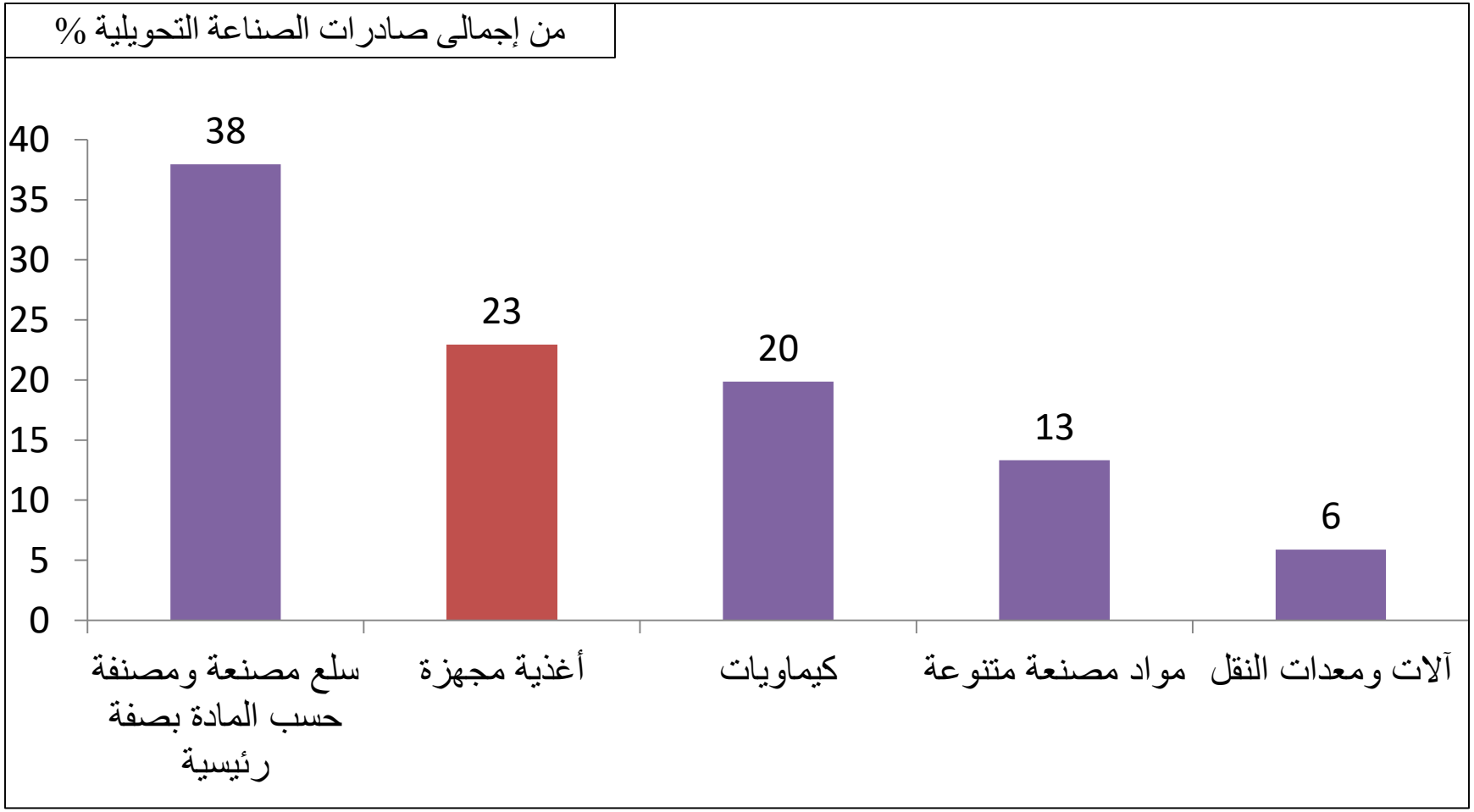

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3).

وفي ذات الوقت، يوجد محتوى مرتفع من المدخلات المستوردة في صناعة الأغذية المجهزة

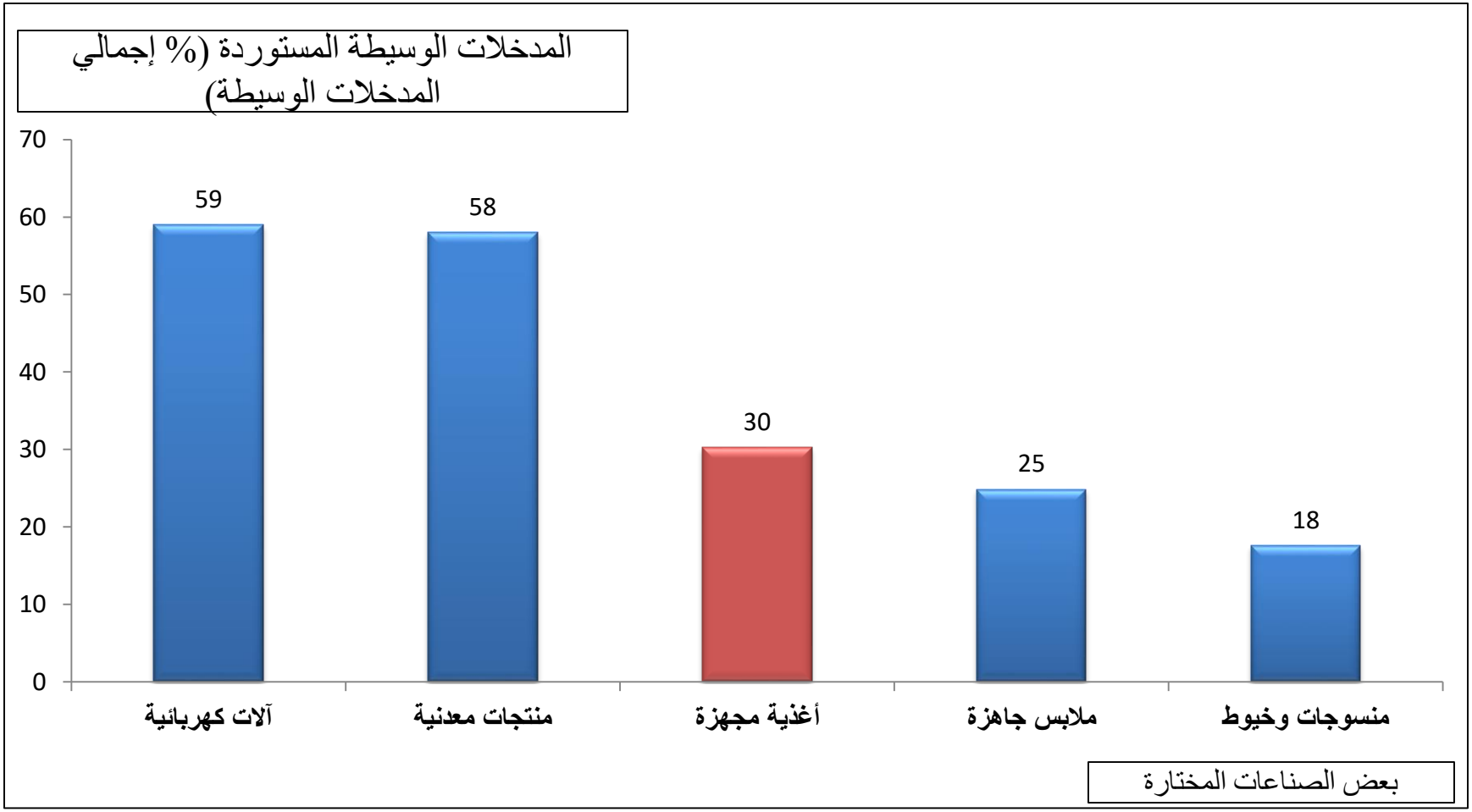

* استنادا إلى جدول المدخلات-المخرجات لعام 1999/1998.

بالنسبة للأغذية المجهزة، فقد ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعال على الرغم من انخفاض القيمة الاسمية للجنيه في عام 2007، مما يعكس ارتفاع التضخم في أسعار المنتجات في هذه الصناعة

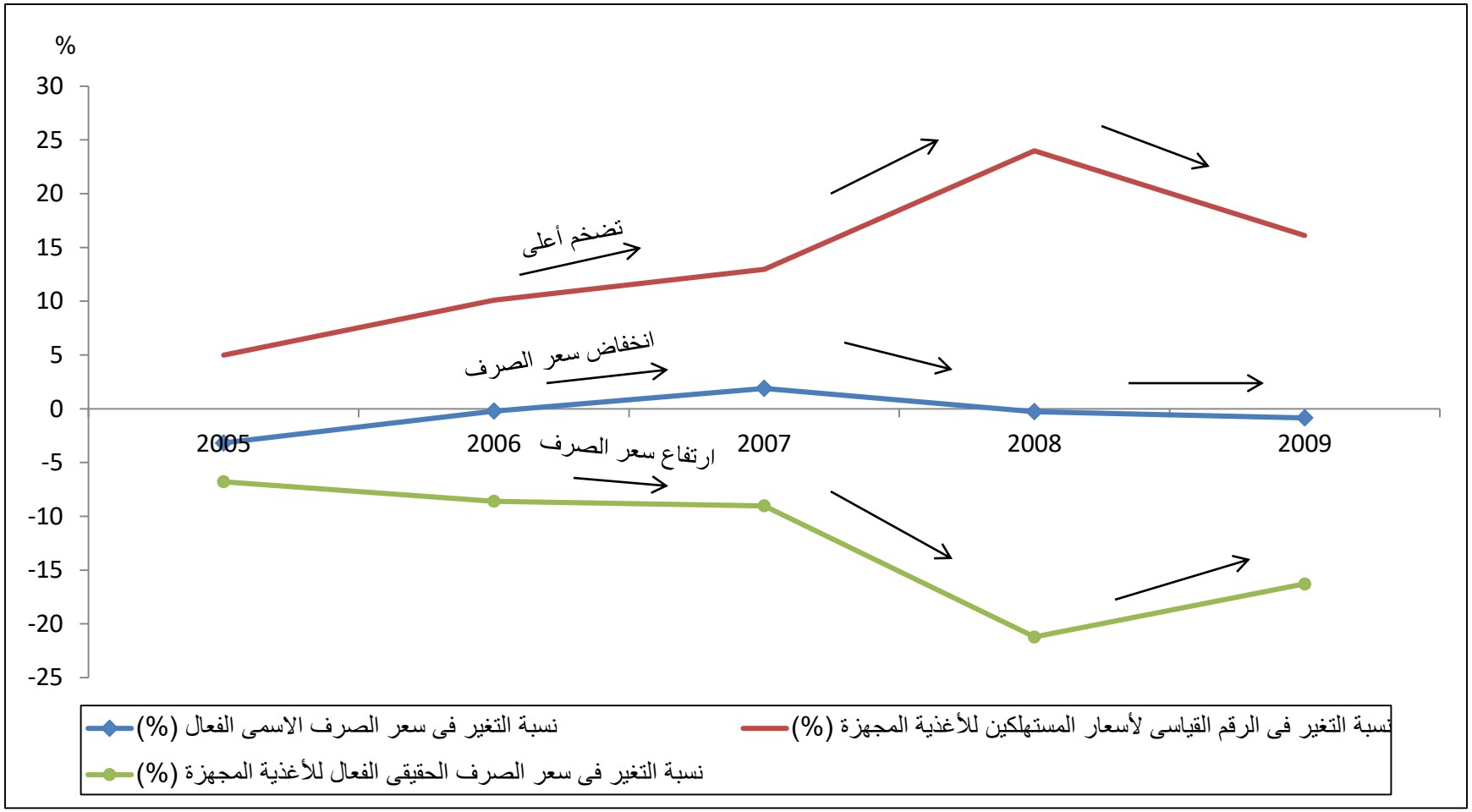

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

ارتفعت صادرات الأغذية المجهزة رغم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي

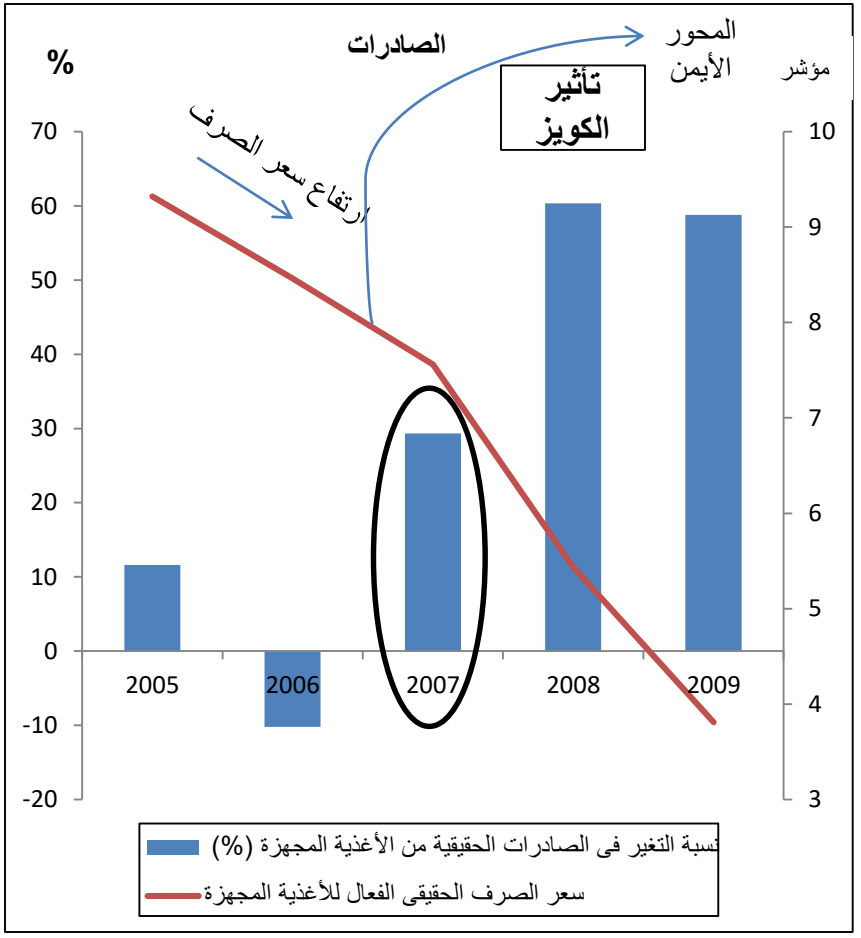

أدى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة المدخلات الوسيطة المستوردة

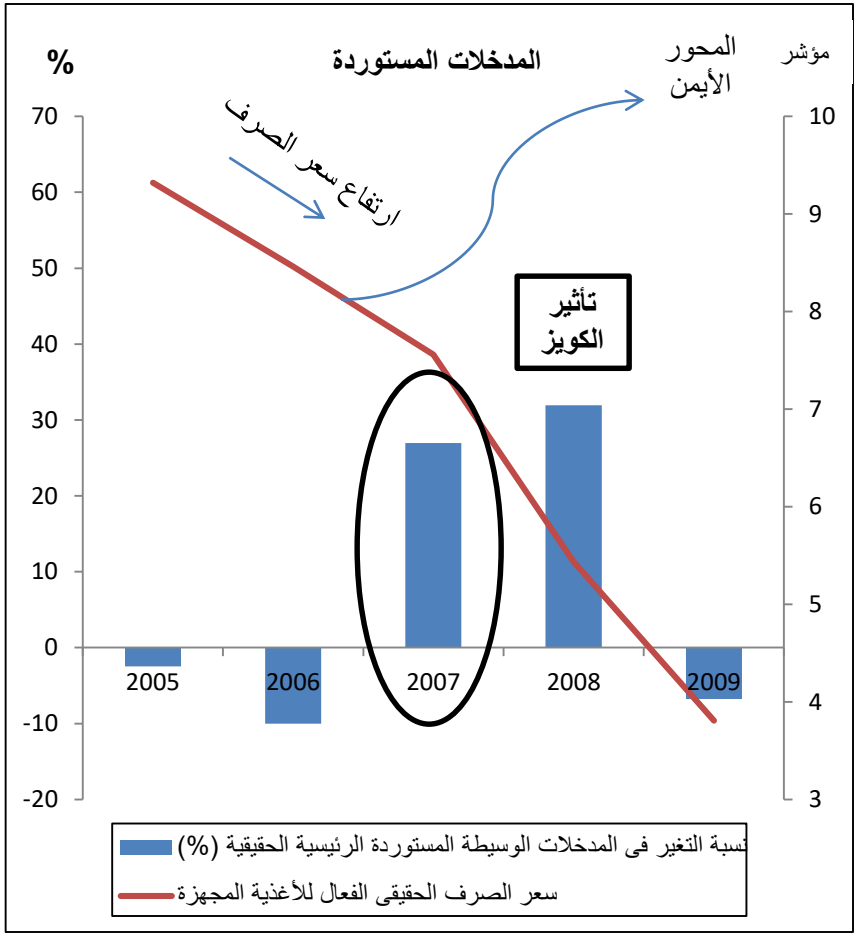

من الملاحظ أن صناعة الأغذية المجهزة بدأت في الحصول على الإعفاء الجمركي بمقتضى الكويز بدءا من الربع الرابع من عام 2005. كما أن عدد مصنعي الأغذية المجهزة المشاركين في الكويز قد ارتفع منذ ذلك الوقت. وثمة ما يدل على زيادة صادرات الأغذية المجهزة للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 228% خلال الفترة 2006-2010 مقارنة بالفترة 2001-2005. وتتضمن المدخلات الوسيطة المستوردة الرئيسية لصناعة الأغذية المجهزة المنتجات الزراعية، والمواد الغذائية والورق (95% من إجمالي المدخلات الوسيطة المستوردة).

ونتيجة لذلك، اتسع العجز التجاري الصناعي ردا على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال مما يعكس ارتفاع حجم الواردات مقابل الصادرات

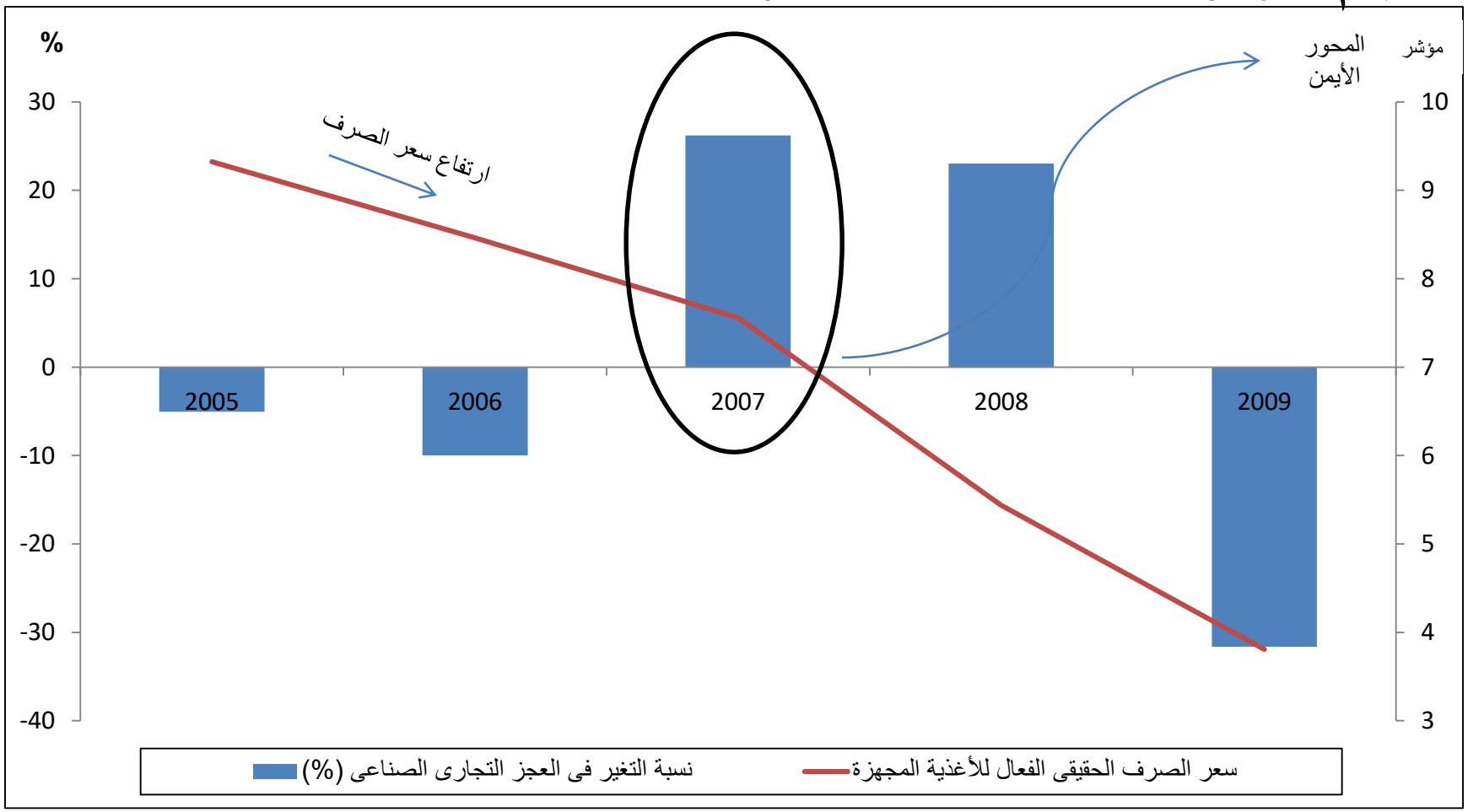

*العجز التجاري الصناعي هو الفرق بين المدخلات الحقيقية الرئيسية الوسيطة المستوردة والصادرات الحقيقية لصناعة الأغذية المجهزة.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

النتائج

- الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي أدى إلى استمرار مستوى مرتفع من الواردات الوسيطة في صناعة الأغذية المجهزة ، وذلك رغم انخفاض سعر الصرف الاسمي. ونتيجة لذلك، اتسع العجز التجارى الصناعى بفعل الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعال.
- قد يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى ارتفاع تكلفة المدخلات الوسيطة المستوردة نظرا لعدم مرونة الطلب في صناعة الأغذية المجهزة .
- وبالتالي مازال هناك مجال لزيادة تنافسية الصادرات وخفض درجة الاعتماد على الواردات لأجل تعظيم تنافسية سعر الصرف.

التحليل الكلي:
التأثير على النمو والتضخم

انخفاض الجنيه ساعد على تحفيز نمو الناتج في حين أن ارتفاع سعر الصرف والأزمة المالية العالمية قد أديا إلى تباطؤ نمو الإنتاج الحقيقي

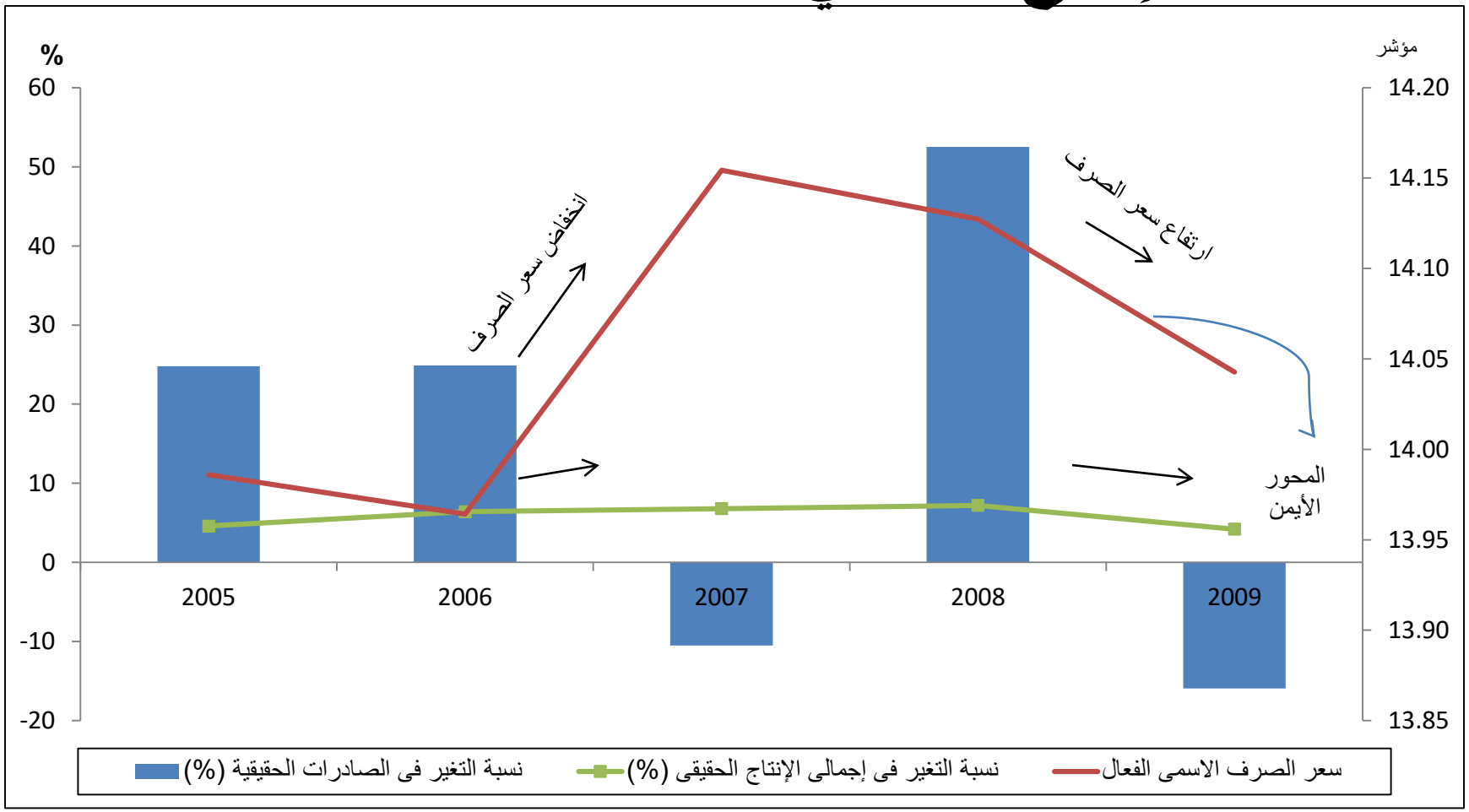

المصدر:قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

انخفاض الجنيه أمام عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين أدى إلى زيادة تضخم الأسعار في حين أن ارتفاع سعر الصرف مع الأزمة المالية العالمية أديا إلى تقليل الضغوط التضخمية

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية؛ البنك الدولي.

التحليل التفصيلي:
التأثير على النمو والتضخم: صناعة الأغذية المجهزة

بالنسبة لصناعة الأغذية المجهزة، يساعد انخفاض الجنيه على تحفيز نمو الإنتاج في حين أن ارتفاع سعر الصرف– في سياق تراجع النمو العالمي – يؤثر سلبا على الإنتاج برغم النمو القوي في الصادرات

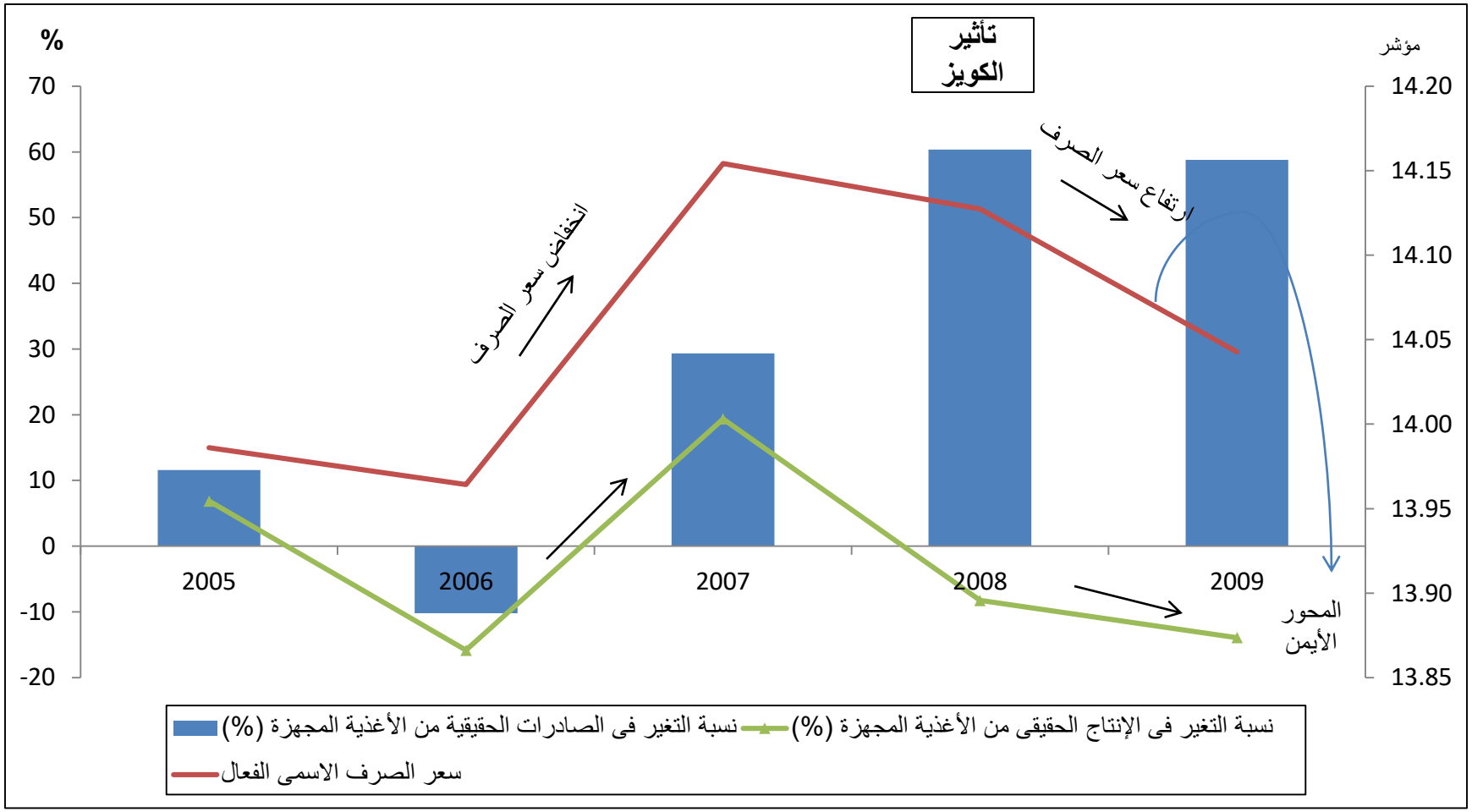

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يعكس تضخم الأسعار ارتفاع تكلفة الواردات في أعقاب انخفاض سعر الصرف. وخلافا لذلك، فإن الواردات التي تتسم بعدم المرونة تحد من نطاق خفض معدلات التضخم بعد ارتفاع سعر الصرف، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج

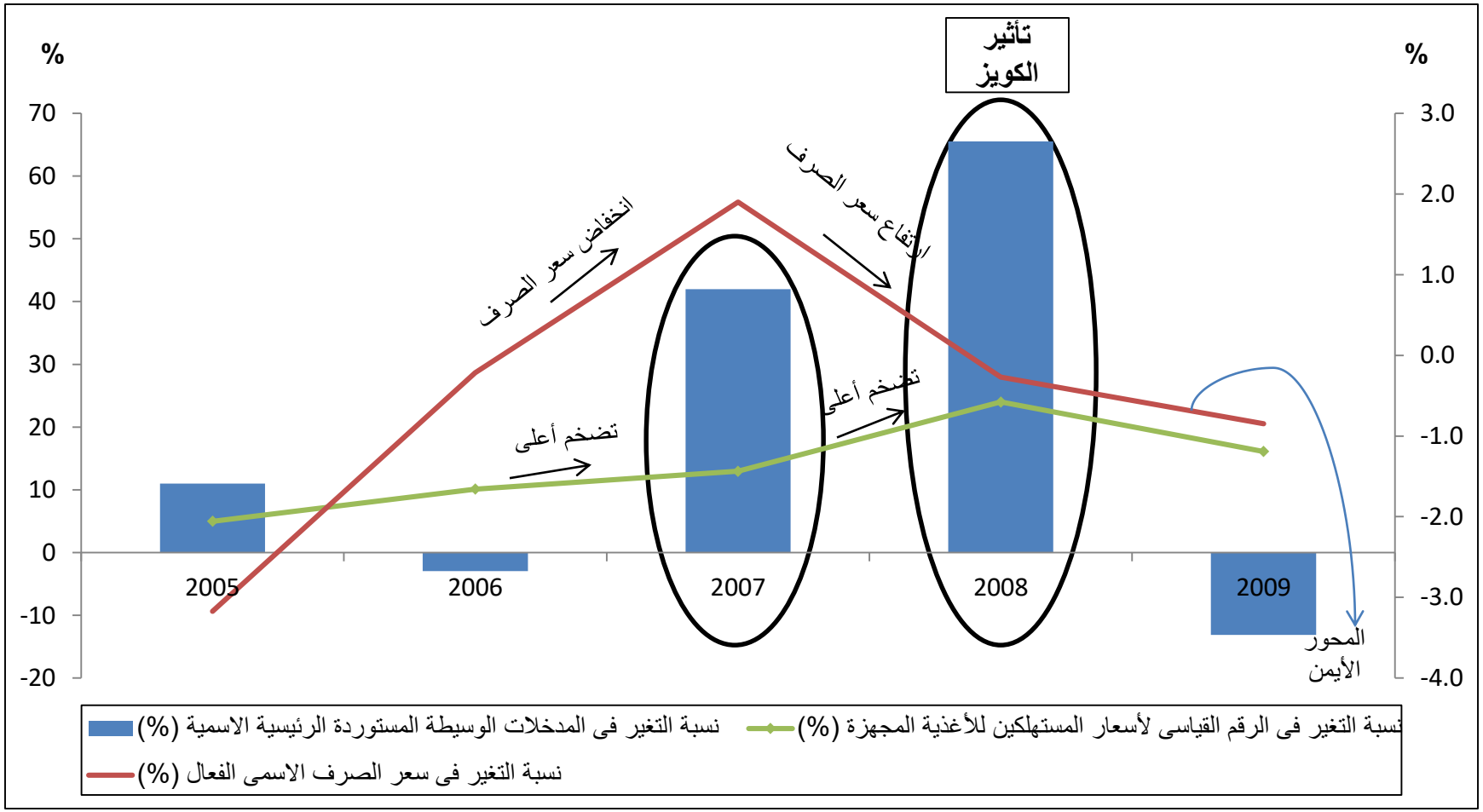

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة، (المراجعة 3)؛ صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

النتائج

- لم تكن تنافسية سعر الصرف أحد المحددات الرئيسية للنمو على المستوى الكلي، وذلك برغم بعض المكاسب لبعض الصناعات.

- غير أن انتقال تأثير التقلبات في سعر الصرف إلى تضخم الأسعار يظهر واضحا بصورة أكبر على المستويين الكلي والصناعي على السواء.

- تتطلب التنافسية تحقيق توازن بين اعتبارات النمو والتضخم

الخلاصة

- انخفاض سعر الصرف الاسمي قد لا يكون فعالا نظرا لما يلي:

- ارتفاع درجة الاعتماد على الواردات التي تزيد من تكلفة الإنتاج وتضخم سعر المنتج النهائي.

- ارتفاع سعر الصرف يعمل على تقويض تنافسية الصادرات وبالتالي ينتج عنه ارتفاع العجز التجاري.

الخلاصة

- لزيادة التنافسية وجني ثمارها الكاملة، لا بد من اتخاذ إجراءات أخرى لزيادة الصادرات بما في ذلك تحسين الجودة والنفاذ للأسواق وكفاءة الإنتاج.
- وبالتوازي، يجب أن تهدف السياسات إلى الحد من انتقال تأثير الانخفاض في سعر الصرف إلى معدلات التضخم بغية الحفاظ على تنافسية سعر الصرف الحقيقي وتحفيز النمو الحقيقي.
- توفير بدائل محلية لأجل خفض الاعتماد على الواردات الوسيطة سوف يعمل على تدعيم تنافسية الصادرات والحد من الضغوط التضخمية.